Marital Imbalances in Kuwait: A Social Study of Gender Differences and the Impact of Demographic Factors

Malak AL-Rasheed

Abstract: The study aims to identify the factors (demographic and personal) that lead to marital imbalances among a sample of Kuwaiti families. The study sample consisted of 1081 individuals in the Kuwaiti society, including 398 males which is equivalent to (36.8%), and 683 females that is equivalent to (63.2%) of the total number of respondents. Respondents completed a questionnaire containing preliminary data, demographic data, and a test of the causes of marital imbalances (Alsaid, 2005). The results showed that females were more aware and had a greater sense of marital imbalances and their numerous diverse causes, compared to males; these gender differences were statistically significant. As for the rest of demographic indicators, the results showed that the younger married couples, with fewer years of marriage are the most reporting of marital imbalances compared to the older couples with more years of marriage. Results of the study were discussed in light of theoretical data and the results of previous studies, and a number of recommendations of relevance were proposed.

Keywords: Marital imbalances, Gender differences, Kuwait.

الاختلالات الزوجية في الكويت: دراسة اجتماعية للفروق النوعية وتأثير العوامل الديموغرافية

ملك جاسم الرشيد(*)

ملخص: تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن العوامل (الديموغرافية والشخصية) المؤدية للاختلالات الزوجية لدى عينة من الأسر الكويتية. تكونت عينة الدراسة من 1081 فرداً في المجتمع الكويتي، منهم 398 من الذكور؛ أي ما يعادل (36,8%)، و683 من النساء؛ أي ما يعادل (63,2%) من إجمالي أفراد العينة. استكمل المشاركون بيانات استبانة تحتوي على بيانات أولية وديموغرافية، واختبار مسببات الاختلالات الزواجية لصفاء السيد (2005). أظهرت النتائج أن الإناث أكثر إدراكاً وإحساساً بوجود الاختلالات الزوجية على تعدد مسبباتها مقارنة بالذكور، وقد كانت تلك الفروق بين الجنسين دالة إحصائياً. أما ما يتعلق ببقية المؤشرات الديموغرافية فقد أظهرت النتائج أن الأزواج الأصغر سناً والأقل في عدد سنوات الزواج هم الأكثر تسجيلاً لحالات الاختلالات الزوجية مقارنة بالأكبر سناً والأطول زواجاً. تمت مناقشة نتائج الدراسة في ضوء المعطيات النظرية ونتائج الدراسات السابقة، ومن ثم صياغة بعض التوصيات ذات الصلة.

المصطلحات الأساسية: الاختلالات الزوجية، الفروق النوعية، الكويت.

مقدمة:

يفترض الأنثروبولوجيون أن المجتمع الإنساني قد بدأ على شكل علاقة بين رجل وامرأة، وأن هذه العلاقة قد أدت بدورها إلى إنجاب الأطفال، وإلى تكاثر متواتر شكل بدوره ينبوع الوجود الاجتماعي. ويترتب على ذلك الافتراض أن العلاقة الأولى بين الإنسان والإنسان قد بدأت في إطار وحدة اجتماعية صغيرة، أطلق عليها الباحثون الأسرة أحياناً، والعائلة أحياناً أخرى (وطفة والمجيدل، 2009: 121). وتشكل الأسرة، بوصفها حجر الزاوية في البناء الاجتماعي، منطلق علماء الاجتماع

(*) قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
alrasheed.965@gmail.com

والخدمة الاجتماعية في سعيهم الحثيث نحو بناء نظريات عن الحياة الاجتماعية للمجتمعات. فالأسرة وطبيعة التفاعل القائم بين منشئيها، وطبيعة العلاقات بين عناصرها بين شد وجذب، واتفاق ونزاع، تشكل منطلق الحياة الاجتماعية وغايتها، ومن ثم فإن المعرفة الشمولية لطبيعة الحياة الاجتماعية ككل مرهونة، إلى حد كبير، بمدى المعرفة العلمية والواقعية لطبيعة العلاقة بين الأزواج والنظام الأسري القائم في إطار الحياة الاجتماعية.

وتشتمل الأسرة، بحكم بنيتها ووظائفها، على نسق من العلاقات التي تقوم بين أفرادها. وتعد العلاقة بين الزوجين المحور الأساسي لنسق العلاقات التي تقوم بين أفراد الأسرة ككل، والمنشأ الأساسي لعملية التنشئة الاجتماعية؛ حيث تعكس العلاقة بين الزوجين ما يسمى بالجو العاطفي للأسرة، الذي يؤثر تأثيراً كبيراً على عملية نمو الأطفال نفسياً ومعرفياً واجتماعياً. كما تمثل العلاقة بين الزوجين نمطاً سلوكياً لأفراد الأسرة، ويعني ذلك أن الطفل يكتسب أنماطه السلوكية، سلباً وإيجاباً، من خلال تمثل هذه العلاقات السلوكية بين الوالدين (بلان، 2011).

ولقد أجمعت نتائج العديد من الدراسات، على الرغم من اختلاف الثقافات التي أجريت بها، على أن نوعية العلاقة بين الأزواج ترتبط ارتباطاً قوياً بمستوى الرضا الزوجي ونوعية الصحة النفسية والجسدية لأفراد الأسرة (Kiecott-Glaser et al., 2002; Gallagher, 2003; Lewis & Butterfield, 2007، محمود، 2006)، كما تؤثر على التطور النفسي والنضج الاجتماعي للأبناء (Stutzman et al., 2009). وأظهرت العديد من الدراسات، من مثل دراسات Steven & Wayen (1998)، Cohan (1998)، Martha (1998)، و(2002) Lawrence، ارتباط الاختلالات الزوجية والصراعات من حيث الشدة والتكرار والمسببات، مع الأمراض النفسية والعقلية، كالاكتئاب والقلق والمخاوف المرضية وسوء استخدام العقاقير، بعلاقة سببية تنبئية.

وازدادت الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والنفسية والأسرية على شرائح المجتمع الكويتي بوجه عام وشريحة المتزوجين بوجه خاص، وقد نوه عيسى البلهان وآخرون (2014) في دراسة للمسببات الاقتصادية والاجتماعية والنفسية لتأخر سن الزواج بحسب مدركات عينة كويتية وأخرى أمريكية، إلى أن النتائج على مستوى مجمل أسباب تأخر سن الزواج تبين أنها تزداد بفروق جوهرية في العينة الكويتية مقارنة بالعينة الأمريكية. بالإضافة إلى ارتفاع الحجم الإجمالي للمتعطلين

في المجتمع الكويتي، وقد ارتفع من (15154) متعطلاً عام 2014 إلى (17269) متعطلاً عام 2015، وبنسبة ارتفاع بلغت نحو 14,0%؛ حيث ارتفع عدد المتعطلات بين الذكور بنسبة 18,7%، وكذلك ارتفع عدد المتعطلات بين الإناث بنسبة 18,3%، وفقاً لبيانات ديوان الخدمة المدنية (الإدارة المركزية للإحصاء، 2015). أضف إلى ذلك تسجيل التضخم رقماً قياسياً لمؤشر أسعار المستهلك، وبالتحديد في يونيو 2015 بارتفاع بلغ 3,54% على أساس سنوي مقارنة مع يونيو 2014، وهو أعلى من نسب التضخم في السعودية وقطر وعمان والبحرين للفترة نفسها؛ مما يؤكد التوقعات بأن معدل التضخم السنوي خلال عام 2016 قد يتخطى نسبة الـ 4,%. ويعود سبب ارتفاع التضخم في مؤشر أسعار المستهلك هذا العام إلى ارتفاع أسعار المطاعم والفنادق بنسبة 6,88%، وخدمات المسكن بنسبة 6,54%، وأسعار خدمات التعليم بنسبة 4,41%، وهي ارتفاعات تزيد العبء المعيشي على المستهلك (مسح الدخل والإنفاق العائلي–الإدارة العامة للإحصاء، 2015). وتبعاً لتلك الضغوط وما قد تخلفه من آثار نفسية واجتماعية على الفرد، ارتفعت نسبة المشكلات والصراعات الزوجية؛ بحيث غدا العديد من الأزواج والزوجات عاجزين عن حل نزاعاتهما المتواصلة، فأصبح الزواج تبعاً لهذا العجز بالتعامل مع الاختلالات الزوجية على اختلاف مسبباتها مهدداً بالخطر، وانعكس ذلك على زيادة نسبة الانفصال والطلاق، أو في الطلاق العاطفي والنفسي غير المعلن داخل أسوار العديد من الأسر.

ويعتبر الطلاق بوصفه إحدى النتائج المحتملة للاختلالات الزوجية، ظاهرة عامة تطفو على الخريطة الاجتماعية في جميع المجتمعات وبنسب متفاوتة. فقضية الطلاق قضية لا تخص فرداً معيناً أو فئة محددة بل هي ظاهرة اجتماعية تعم آثارها المجتمع بأسره بدءاً بالزوجين والأبناء والأسر النووية، وصولاً للأسر الممتدة وانتهاءً بالمجتمع ككل. ولقد أصبح الطلاق قضية تهدد أمن المجتمع الكويتي واستقراره ولاسيما أن نسبة كبيرة من حالات الطلاق تتم في السنوات الأولى للزواج ونتيجة للعديد من الاختلالات والصراعات الزوجية على تعدد مسبباتها، وأحياناً يتم الطلاق بعد عقد الزواج وقبل إتمام مراسمه (مريم العبيد وفاطمة الرامزي، 2010). وقد أظهرت إحصاءات وزارة العدل ارتفاعاً ملحوظاً في أعداد حالات الطلاق بين الكويتيين؛ حيث بلغت حالات الزواج في عام 2012 (10853) حالة يقابلها (4866) حالة طلاق في العام نفسه، وفي عام 2013 بلغت حالات الزواج

(11074) حالة مقابل (5165) حالة طلاق، وفي 2014 سُجلت (10945) حالة زواج مقابل (5388) حالة طلاق (الإدارة العامة للإحصاء، 2014).

مشكلة الدراسة:

إن محاولة استكشاف العوامل المسببة للاختلالات الزوجية والمشكلات العلائقية من وجهة نظر الأزواج والزوجات كفيل بإلقاء الضوء على أهم القضايا التي تزيد من احتمالات تفاقم تلك المشكلات وصولاً للطلاق. فعلى الرغم من شيوع الدراسات الخاصة بالطلاق، فإن معظمها صيغ بإطار علاجي؛ بمعنى التركيز على التعامل مع الحدث، ونقصد به الطلاق، بعد وقوعه. وعلى الرغم من أهمية تلك الدراسات، فإنها تعتبر ردود أفعال لواقع كان بالإمكان تجنب وقوعه حال معرفتنا لمسبباته والتعامل معها كتوقعات محتملة. ومن هذا المنطلق تأتي أهمية الدراسة الحالية في إضافتها لطابعٍ وقائيّ للتعامل مع مسببات الاختلالات الزواجية، وتعزز الأساس المعرفي اللازم، سواء لبناء برامج توعية وإرشاد لحديثي الزواج وللمقبلين على الزواج لبناء علاقات أعلى مرونة نفسية (resilient)؛ بحيث تستفيد من نقاط الاختلاف لبناء ائتلاف بتبادل المنافع العاطفية ومشاركة المسؤوليات بأنواعها، أو لبناء البرامج العلاجية للأزواج الذين يعانون مشكلات التواصل والتأقلم مع ضغوط الحياة الزوجية، في محاولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه منها.

فكما تمت الإشارة سابقاً، تبين الإحصائيات في المجتمع الكويتي شيوع حالات الطلاق بنسب متزايدة عبر السنوات الماضية، وتشير إلى استمرار الزيادة على مدى السنوات العشر الأخيرة؛ نتيجة لزيادة حالات الزواج والزيادة المطردة في أعداد السكان. وتشير الإحصاءات الرسمية إلى طبيعة المجتمع الكويتي الفتية؛ حيث إن 61,4% من المجتمع الكويتي من فئة الشباب تحت سن الـ 24، وهي إشارة قوية إلى أنه مجتمع فتِي ينتقل فيه الشباب إلى سن الزواج بمعدلات متزايدة، كما أن معدلات الطلاق كانت متقاربة في معظم السنوات. وبمقارنة نسب المقبلين على اتخاذ قرار الطلاق من مراجعي إدارة الاستشارات الأسرية في وزارة العدل، المختصة بتقديم الاستشارات النفسية والاجتماعية والقانونية في محاولة لاحتواء الخلافات الزوجية وتوجيه العلاقة الزوجية في المسار الملائم لها، مع عمر الحياة الزوجية – أوضحت الإحصاءات أن أعلى نسبة (15,69%) احتلتها فئة من استمر زواجهم ما بين (5 وأقل من 10 سنوات)، تليها مباشرة نسبة الذين استمر زواجهم

ما بين (سنة وأقل من سنتين)؛ حيث بلغت (14,08%)، ثم نسبة الزواج الذي راوحت مدته ما بين (6 أشهر وأقل من سنة) (11,47%) (وزارة العدل، 2013). أما من حيث عمر الزوجين، فأظهرت الإحصاءات أن أعلى نسبة من المتقدمين للطلاق (30,67%)، شكلها الأزواج الذين تراوح أعمارهم ما بين 20 و24 سنة، ثم فئة الأعمار ما بين 25 و29 سنة (27,94%) من مجموع المراجعين. ويتضح من تلك الإحصائيات أن أخطر السنوات على استمرارية الحياة الزوجية هي السنوات الخمس الأولى، وللأزواج في سن العشرينيات والثلاثينيات، التي تحدث خلالها نحو ثلثي حالات الطلاق، وغالباً ما يكون للأسرة في هذه المرحلة طفل أو أكثر مما يضيف قدراً أكبر من التعقيد على مشكلة الطلاق خلال هذه الفترة من حياة الزوجين (وزارة العدل، 2013).

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة الحالية إلى تعرف أهم عوامل ومسببات الاختلالات الزواجية لدى عينة ممثلة من المجتمع الكويتي، واستكشاف الفروق النوعية بالنظر لمسببات الاختلالات الزوجية وأولوياتها بين الذكور والإناث، ومن ثم العمل على استخدام نتائج الدراسة في فهم أفضل للعوامل المحفزة للاختلالات الزوجية والعوامل المثبطة لها. إن بناء تلك المعرفة من شأنها توجيه عمل المختصين في مجال الاستشارات الاجتماعية والنفسية كخطوة أساسية للتخطيط المستقبلي لصياغة برامج توعية للمقبلين على الزواج وبرامج إرشادية إصلاحية للأزواج الذين يعانون من تلك الاختلالات على أسس علمية سليمة.

تساؤلات الدراسة:

1 – ما أهم مسببات الاختلالات الزوجية، وهل يختلف ترتيب أولويات مسببات الاختلالات الزوجية بين الذكور والإناث؛ بحيث تحتل المسببات ذات الطبيعة النفسية والعلائقية المرتبة العليا لدى الإناث، في حين تحتل المسببات ذات الطبيعة العملية والمادية المراتب العليا لدى الذكور كمسببات للاختلالات الزوجية؟

2 – هل توجد فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في إدراك عوامل ومسببات الاختلالات الزوجية وأنواعها؟

3 – هل هناك فروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغيري عدد سنوات الزواج، والفئات العمرية للمبحوثين؟

مفاهيم الدراسة ومسوغاتها

الاختلالات الزوجية:

يُعرف مفهوم الاختلالات لغوياً اشتقاقاً من كلمة "خلل"، وتعني بالنسبة للنظام فساده، وبالنسبة للعقل فقدان الرشد، أما بالنسبة للتوازن فيعني حدوث اضطراب يُفقد الاتزان (قاموس المعاني). أما اصطلاحياً، فقد عرفه عماد عبدالرازق (1998: 19) بأنه الصراع الناشئ بين الزوجين نتيجة لعدم التقارب في السمات الشخصية، أو بسبب المشكلات الاقتصادية أو الضغوط الخارجية التي تقع على أحد الزوجين أو كليهما؛ مما يترتب عليه عدم إشباع لبعض الحاجات ويؤدي إلى اضطراب العلاقة الزواجية. وتعرف الدراسة الحالية الاختلالات الزوجية إجرائياً بأنها حالة من عدم التوافق والتوتر بين الزوجين قد تستمر لفترة طويلة، وهي كذلك الصراع بين الزوجين نتيجة عدم تقاربهما في السمات الشخصية أو بسبب المشكلات والضغوط المختلفة؛ مما يترتب عليه عدم إشباع بعض الحاجات، الذي يؤدي بدوره إلى اضطراب العلاقة الزوجية، وتختلف هذه الاضطرابات من حيث طبيعتها وشدتها وخطورتها على الزوجين ومستقبل العلاقة بينهما (السيد، 2005: 4). وتظهر الاختلالات الزوجية في عدد من المظاهر، أهمها التواصل السلبي بين الأزواج والإهانة واللامبالاة المتبادلة، وكذلك العنف المنزلي بأنواعه، كالعنف النفسي أو البدني أو الاقتصادي؛ مما يؤدي من ثم إلى زعزعة الاستقرار الأسري وفقدان الأمان النفسي للأزواج والأبناء على حد سواء، ويتم قياس الاختلالات الزوجية إجرائياً بالدراسة بحساب مجموع الاستجابات على بنود الاستبانة المستخدمة.

الإطار النظري:

نظراً لتشعب موضوع الاختلالات الزوجية وإمكانية تفسيره على أكثر من مستوى، كالمستوى الفردي لشخصية الأزواج وتطلعاتهم واحتياجات كل زوج، يحاول إشباعها من خلال رابط الزواج، وكذلك على المستوى الجمعي بالنظر لتفاعلات الزوجين كمجموعة ثنائية من حيث التكوين والأدوار وجوانب القوة والضعف، ناهيك عن المستوى الإيكولوجي الاجتماعي من حيث علاقة الأسرة كنسق مع بقية أنساق المجتمع تأثيراً وتأثراً بالأنظمة الاجتماعية المختلفة التي تحكمها، فإن بالإمكان العمل على تفسير الموضوع من خلال أكثر من منظور علمي نأتي على ذكر بعضها هنا. فمن النظريات المفسرة للاختلالات الزوجية:

1 – نظرية التعلم الاجتماعي Social Learning Theory:

تعرف هذه النظرية بأسماء أخرى، من مثل التعلم بالملاحظة والتقليد والتعلم بالنمذجة، وهي من النظريات التي تعمل كحلقة وصل بين النظريات المعرفية والسلوكية. وتنطلق هذه النظرية من افتراض رئيس مفاده أن الإنسان كائن اجتماعي يعيش ضمن مجموعات من الأفراد يتفاعل معها فيؤثر فيها ويتأثر بها، ويعتمد اكتساب السلوك على توافر البواعث الضرورية لذلك، المتمثلة في أنواع التعزيز المقدمة من الطرف الآخر للتفاعل أو من البيئة المحيطة ومكوناتها، فيؤدي ذلك إلى كبت السلوك أو إعادته وتعزيزه (Bandura, 1977). وعليه، تشير النظرية إلى أن الدعم المتبادل بين الزوجين يزيد التفاعلات الإيجابية ويقلل من السلبية بينهما. كما توضح هذه النظرية أن أساسيات تعلم السلوكيات المرغوبة بين الزوجين تتمثل في التركيز على الوظائف الاجتماعية لهما في الأسرة وفي التفاعل بين السلوك الملحوظ منهما وفي وضوح ودرجة فهم كل شريك للآخر. وتؤكد النظرية أهمية تدعيم السلوكيات والتفاعلات الاجتماعية الإيجابية بين الزوجين باتباع أسلوب المكافأة سبيلاً لاستمراريتها وعدم انطفائها نتيجة إهمال أحد طرفي الزواج لإيجابيات الطرف الآخر. وعليه، فإنه في حال شعر أحد الزوجين أو كليهما بطغيان التفاعلات السلبية على الإيجابية في العلاقة الزوجية، وانعدام أو عدم تناسب المكافأة التي يحصل عليها الزوج من الشريك بأنواعها نظير قيامه بأدواره بشكل ناجح؛ فقد يؤدي ذلك إلى الشعور بعدم التقدير والامتنان، ومن ثم تظهر الاختلالات في العلاقة الزوجية وقد يسعى أطراف العلاقة لإنهائها أو تجاهلها.

2 – نظرية الدور Role Theory:

تعد نظرية الدور من أبرز النظريات التي ركزت بشكل مباشر على دراسة البناء النفسي – الاجتماعي للأسرة والعلاقات الزوجية القائمة بين الشريكين وبين أفراد الأسرة بعضهم مع بعضهم الآخر؛ وذلك وفق مفاهيمها المفسرة لتلك العلاقات كمفهوم صراع الدور، ومفهوم سلوك الدور ومفهوم غموض الدور، فضلاً عن مفهوم توقعات الدور. وفي إطار هذه المفاهيم يشير الباحثون إلى أن مفهوم توقعات الدور Role Expectations يعد من أبرز هذه المفاهيم؛ فإذا كان الدور يعرف على أساس أنه وظيفة اجتماعية وسلوك بشري يتفق مع المعايير المقبولة ويتوقف على مكانة الناس أو وضعهم الاجتماعي في نظام معين للعلاقات بين الاشخاص، فإن توقعات الدور تشير إلى الطرائق التي يتوقع بها الفرد كيفية سلوك الآخرين؛ ذلك أن

الدور يتضمن توقعات الفرد القائم بالدور، وتوقعات الجماعة من الفرد الذي يؤدي الدور؛ أي السلوك الفعلي للفرد الذي يقوم بالدور (خضر2009: 31). وبناء على ذلك، وبالتطبيق على الزواج والأسرة، فإن الشريكين إلى جانب الأفكار المعنية بكيف يجب أن يكون الزوج أو الزوجة في الوضع الجديد، فإن كلاً منهما يأتي ولديه توقعات معينة عن دور الشخص الآخر، ومثال ذلك أن الزوج في العلاقة الزوجية الجديدة، تكون لديه بعض الأفكار عن كيفية سلوكه، ودوره كزوج وكذلك بعض الأفكار عن كيفية سلوك الزوجة (توقعاته لدور الزوجة)، وفي المقابل يكون عند الزوجة بعض التحديد لدورها وتوقعات معينة عن دور زوجها، وبمرور الوقت فإنه من الممكن أن يتغير مضمون هذه التوقعات لتشمل مضمونات أخرى تتصل بعناصر الدور المستقاة من تجربتهما معاً. ونتيجة للتعارض بين التوقعات وما يحدث في الواقع فإنه من المحتمل أن تحدث الصراعات والاختلالات، فالزوج قد يتصور أنه على كفاءة عالية وأنه متعاون وهو يسلك مع زوجته سلوك الصديق المحب، بينما تراه الزوجة غير ذلك تماماً (القصاص، 2008: 120). وعلى وفق هذا التحليل يبرز لدينا مفهوم الجزاءات sanction، وهي المكافآت أو العقوبات التي يفرضها فرد على الآخر تبعاً لدرجة نجاحه أو فشله في القيام بتوقعات الدور. وفي حالة الأسرة، إذا كان أداء الزوج يلتقي مع توقعات دوره لدى زوجته، فإنها سوف تطبق عليه جزاءات إيجابية مثل الإطراء، وإظهار العواطف، والشعور الودي. أما إذا كان أداؤه للدور يتعارض مع توقعاتها فإنها في الغالب سوف تطبق عليه جزاءات سلبية مثل الشجار والارتداد بالعواطف. (الخولي، 1983: 99). فالفرد يتأثر سلوكه بالدور المتوقع منه في الموقف الاجتماعي، وعليه، فإن معظم حالات الاختلالات الزوجية تكمن أسبابها في عدم معرفة الدور المتوقع (زوج، أب، زوجة، أم). ويختلف الأزواج في معتقداتهم حول أمور متعددة في علاقتهما؛ لأنهم يدخلون عالم الزواج محملين بمفاهيم وتوقعات مسبقة عن الزواج تشكلت في مرحلة مبكرة من حياتهما خلال عمليات التنشئة الاجتماعية. وقد يشعر أحد الزوجين أو كلاهما بضغوط نفسية وتوترات بسبب غموض الدور وتوقعاته، لكثرة متطلبات الدور من جهة، أو قصور بالمهارات الذاتية المتطلبة لأداء الأدوار المختلفة من جهة أخرى، فيقعان عندئذ فيما يعرف بصراع الأدوار، الذي يتسبب بعدم فهم الشريك لواجباته وحقوقه، ومن ثم عدم الكفاءة في القيام بها؛ مما يؤدي إلى الاختلالات بالعلاقة الزوجية والشعور بعدم الرضا (الشهري، 2009).

3 – نظرية التبادل الاجتماعي Social Exchange Theory:

تتبنى نظرية التبادل الاجتماعي مفاهيم علم الاقتصاد في مبدأ التكلفة وفي مفاهيم الربح والخسارة في تقييمها للعلاقات الانتمائية القائمة بين الأفراد؛ فهي ترى أن الأفراد يدخلون في العلاقات الانتمائية حينما تكون مكافأة تلك العلاقات أكبر من تكاليفها، فإن كانت المكافآت تتمثل في الفعاليات أو النشاطات التي يشترك بها الفرد والآخرون، التي تؤدي إلى إشباع حاجاته، فإن التكلفة تتمثل في درجة الجهد المبذول والانزعاج أو الصعوبة التي يواجهها الفرد عند اشتراكه في تلك النشاطات (Severy, et al., 1977: 184)، وهي ترى أن مختلف أنواع السلوكيات ذات الطابع الاجتماعي، كسلوكيات الحب والصداقة والانتماء، والتفاعل الاجتماعي، والعلاقات الزوجية والأسرية، إنما يتم تقييمها وفق هذا المبدأ ووفق هذه المفاهيم. إذ تشير هذه النظرية إلى أن المكسب الناتج عن التفاعل يؤثر على شكل العواطف بين الزوجين، فالعاطفة تكون إيجابية عندما يكون المكسب من تفاعل الزوجين على شكل مكافأة، أما إذا كان المكسب من التفاعل على شكل تكلفة فإن العاطفة تكون سلبية (نوال الحنفي، 1999: 29). وهذا يعني أن التفاعل إذا كان إيجابياً ومبنياً على الحب والعطف والتفاهم، فإنه يقود إلى التوافق والتناغم بين الزوجين، أما إذا كان التفاعل سلبياً ويقوم على الخوف والتوتر فإنه يقود إلى مزيد من الشحناء والنفور بين الزوجين.

الدراسات السابقة:

لا يزال موضوع الاختلالات والمشكلات الزوجية يحظى باهتمام الباحثين في مجالات الأسرة، سواء من المنظور الاجتماعي والثقافي، أو النفسي العاطفي، أو من منظور التواصل وأدواته المختلفة، أو من المنظور المادي والاقتصادي خلال العقود الخمسة المنصرمة. يأتي هذا الاهتمام من منطلق تشعب الموضوع من حيث العوامل الذاتية والخارجية المساهمة فيه ومسبباته وطرق التعامل معه للحد من تأثيراته السلبية على الأفراد والأسر والمجتمع ككل. وبالعودة لمحور الدراسة الحالية، فإن استعراض الأدبيات والدراسات السابقة سيرتكز على الدراسات التي تناولت العوامل والمسببات المختلفة للاختلالات الزوجية من عدة زوايا وبدرجات متفاوتة من الأهمية. فقد جاءت مشكلات التواصل ضمن مقدمة مسببات الاختلالات الأكثر شيوعاً بين الأزواج في العديد من البحوث على اختلاف الزمن والثقافات التي طبقت خلالها (Cleek & Pearson, 1985; Storaasli & Markman, 1990; Miller, et al., 2003).

وسجلت نتائج دراسات أخرى شيوع مشكلة المال كأحد أهم مسببات الاختلالات الزوجية، والأطفال والموضوعات المتعلقة بهم كالأبوة والأمومة ومدى الاستعداد لها، والاختلاف في وسائل التربية بين الزوجين، وبلوغ مرحلة المراهقة للأبناء، ضمن محفزات الضغوط الزواجية المؤدية للصراعات والاختلالات الزوجية (Henry & Miller, 2004; Cleek & Pearson, 1985).

هذا، وقد أفصحت نتائج دراسات عديدة عن مسببات متباينة للاختلالات الزوجية تمثلت في صراعات النفوذ والسلطة بين الزوجين ومستوى التوقعات اللاواقعية من الزواج (Whisman, et al., 1997)، ومشكلات متعلقة بالأصدقاء والأقرباء (Blood & Wolfe, 1960)، والغيرة ومشكلات معاقرة المسكرات ومشكلات التحكم بالغضب (Amato & Rogers, 1997).

فعلى سبيل المثال، هدفت دراسة كل من برانت ووين (Brant & Wayne, 1997) إلى معرفة العلاقة بين مهارات الاتصال وعدم الرضا الزواجي وتبادل التأثير بينهما على عينة الدراسة المكونة من 60 زوجاً وزوجة بمتوسط أعمار بين 18 و53 سنة. وقد أظهرت النتائج وجود علاقة دالة بين مهارات الاتصال والرضا الزواجي وارتباط ذلك بجنس المستجيبين؛ حيث تبين أن الزوجات بحاجة لحافز عاطفي إيجابي لتخطي المشكلات العاطفية والإحساس بالرضا الزواجي، بينما اعتبر الأزواج مثل هذه الحوافز والمطالبة بها من قبل الزوجات بمثابة الضغوط التي تؤثر سلباً على مستوى التواصل والرضا الزواجي.

وفي دراسة أخرى طبقت على عينة قوامها 650 من المطلقين (289 من الذكور، و361 من الإناث) في أستراليا هدفت لمعرفة المسببات الرئيسة للطلاق، قسم الباحثان نتائجها إلى 3 مجموعات من المسببات، هي: 1- مسببات انفعالية علائقية، واحتلت المركز الأول بنسبة 71,2% من مسببات الطلاق. 2- مسببات سلوكية سلبية، وجاءت بنسبة 15,5% من المسببات. و3- مسببات الضغوط الخارجية، واحتلت المرتبة الثالثة بنسبة 13,3%. وشملت المسببات الانفعالية كل من: مشكلات التواصل (27%)، خيانة أحد الزوجين (20%)، وعدم التوافق والتباعد العاطفي (21%). بينما شملت المسببات السلوكية العنف البدني للشريك أو الأبناء (5,5%)، سوء استخدام المخدرات والمسكرات (7,4%)، والعنف اللفظي والنفسي (9%). أما مسببات الضغوط الخارجية فتباينت بين المشكلات المالية (4,7%)، مشكلات العمل وضغط الوقت (2,7%)، وتدخل الأهل (6%)، والمشكلات الصحية والنفسية (4,7%) (Welcott & Hughes, 1999).

بينما هدفت دراسة كوهان (Cohan, 1998) إلى تعرف مدى تأثير الثقافة على تناول موضوع الصراع والمنزلة الزوجية وكيف يؤثر ذلك على الرضا الزواجي. وقد بحثت عملية الارتباط بين المنزلة الزوجية والصراع الزواجي والثقافة الجماعية والفردية وكيفية تأثير تلك العملية في معدل الطلاق على عينة، قوامها 2625 رجلاً و4118 سيدة من تسعة أقطار مختلفة، على مدى ست مراحل للقياس، وكذلك عينة أخرى من راشدين صغار السن من الأسر السابقة، منقسمين إلى 176 متكيفاً، و87 غير متكيف (يعانون من صراع زواجي). وقد أظهرت النتائج أن هناك ارتباطاً إيجابياً بين الصراع الزواجي وعدم الرضا عن الحياة، الذي انعكس سلباً على الأبناء؛ حيث يشعرون بدورهم بعدم الرضا وسوء التكيف. وأشارت النتائج من خلال تحليل البيانات المستخرجة من المقاييس إلى أن هناك ثلاثة توجهات نظرية تشرح كيف يؤثر عدم الرضا الزواجي على الوصول إلى قرار الطلاق على النحو الآتي: أولاً – المنظور الاجتماعي، الذي ينسب إلى بعض التأثيرات السلبية لتجارب التعلم من خلال العائلة والأصدقاء المحيطين. ثانياً – المنظور الاقتصادي، الذي ينسب إلى مستوى منخفض للمعيشة والدخل البسيط للأسرة، ومن ثم عدم سد الاحتياجات الأساسية للأبناء. ثالثاً – منظور التوتر العائلي، الذي ينسب إلى التوتر النفسي الذي يرجع إلى البيئة المحيطة.

وأجرت عواطف صالح (1998) دراسة لتعرّف بعض المتغيرات النفسية للمتزوجين والمطلقين وهي الرضا الزواجي والحاجات النفسية والقلق والخلافات الزوجية وحاولت معرفة الفروق بين الذكور والإناث في هذه المتغيرات. وتكونت عينة الدراسة من 60 زوجاً: 36 متزوجاً ومتزوجة، و24 مطلقاً ومطلقة، بمتوسط أعمار ما بين 23 و50 سنة. وقد أشارت النتائج إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين والمطلقين من الجنسين في جميع أبعاد الحاجات النفسية، وهي الحاجة للجنس والحب والإنجاب والأمن النفسي والاستقرار والفهم والمشاركة وتقدير الذات وتحقيق الذات لصالح المتزوجين، ووجدت فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين والمطلقين من الجنسين في أبعاد الرضا الزواجي كما يقاس بالمقياس المستخدم في الدراسة ما عدا توجهات الأدوار. وأظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين والمطلقين، من الجنسين في أبعاد الخلافات الزوجية لصالح المطلقين بالإضافة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المتزوجين والمطلقين من الجنسين في قائمة حالة وسمة القلق لصالح المطلقين.

وفي السياق نفسه، قام جارسيا وتاسارا (Garcia & Tassara, 2003) بتحليل

أنواع الاختلالات الزواجية على عينة مكونة من 20 امرأة، دام زواجهن لأكثر من 15 سنة في البرازيل من خلال المقابلات شبه المقننة، وسجلت نتائج الدراسة العديد من المسببات، قسمت إلى: (1) مشكلات أو اختلالات بسبب المال أو وظيفة الزوجين بنسبة 22,4%، مثل طغيان متطلبات الوظيفة على الوقت المخصص للاعتناء بالشريك والأزمة المالية العالمية، وفشل الزوج باستيفاء متطلبات دور "الممول" للأسرة إثر تلك الأزمة؛ (2) الاختلالات المتعلقة بالعلاقة بين الزوجين، وسجلت ما نسبته 77,6% من مسببات المشكلات الزواجية، منها 54,2% خاصة بالعلاقة بين الزوج والزوجة، و23,4% خاصة بعلاقة أحد الزوجين بأفراد الأسرة الأصلية أو أسرة الشريك والأقرباء.

وفي دراسة للجنة الدائمة للسكان في قطر (2009) حول الزواج والطلاق، تبين فيها أن أهم أسباب الطلاق كانت "تدخل الأهل" بنسبة 39%، "وسوء معاملة الشريك" بنسبة 37%، يليه "انحراف سلوك الشريك" بنسبة 29%، ثم "مشكلات مرتبطة بالسكن" بنسبة 23%، وفي المرتبة الخامسة جاءت "المشكلات المادية" بنسبة 22%.

أما دراسة آمال عابدين (2007) عن الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية للطلاق في سلطنة عمان، واشتملت العينة على 100 مطلقة، فتوصلت نتائجها إلى 22 سبباً للطلاق؛ حيث أخذ عامل "تدخل الأهل" النصيب الأكبر بنسبة 36%، تلاه "عدم التواصل اللفظي والفكري" بنسبة 32%، ثم "عدم تحمل المسؤولية" بنسبة 28%.

وفي مجتمع الإمارات العربية المتحدة، أوضحت نتائج دراسة عبدالرزاق المالكي (2001) على عينة عشوائية من المطلقات، بلغ عددها 310 مطلقات، أن عامل الانحراف الخلقي للزوج يأتي في مقدمة مسببات الطلاق؛ حيث أشارت 78% من أفراد العينة إلى أن "إدمان الزوج على المشروبات الكحولية والمخدرات" كان السبب الرئيس في الطلاق، أما 50% منهن فقد كان "سوء العشرة" سبباً مباشراً للطلاق، وبلغت النسبة المئوية لعامل "تدخل الأهل" سبباً للطلاق بنسبة 57%، يليه عامل "عدم الإنجاب" بنسبة 43%.

وعلى المستوى المحلي في الكويت، لاتزال دراسة فهد الثاقب (1996) من أبرز ما نشر من أبحاث تناولت مسببات الطلاق بالمجتمع الكويتي؛ حيث اختار الباحث عينة الدراسة من المطلقات الكويتيات للسنوات 90، 91، 92 وعددهن 4072 حالة، تم اختيار 258 حالة كعينة ممثلة من جميع محافظات الكويت للدراسة عشوائياً. انتمى أفراد العينة إلى فئات عمرية مختلفة ومستويات دراسية متباينة وحالات وظيفية

مختلفة من الكويتيين. تبين أن ما يزيد على ثلث العينة (35%) كن مطلقات من أزواج أقارب. وأتاح الباحث للمبحوثات حرية التعبير عما يعتقدن بأنه كان السبب الرئيس للطلاق عن طريق استخدام الأسئلة المفتوحة، وسجلت الدراسة 145 سبباً للطلاق، قسمت إلى ثماني مجموعات على النحو الآتي: سوء المعاملة والفساد، عدم توافر السكن المستقل والخلافات مع أهل الزوج، المشكلات الجنسية، مشكلات التفاعل بين الزوجين، تعدد الزوجات، المشكلات المالية، مشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج، ومشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والسحر. وبتحليل النتائج احتلت مشكلات التفاعل بين الزوجين وسوء المعاملة والفساد الأخلاقي المركز الأول بنسبة 23%، تليها مشكلات تعدد الزوجات (11%) والسكن المستقل (10%). فيما تقاسمت مشكلات المرض النفسي والجسدي والغيرة والشك والمشكلات المالية ومشكلات النفور المركز الثالث بنسبة 9% لكل منها، بينما جاءت المشكلات الجنسية بالمركز الأخير بترتيب أولويات مسببات الطلاق لدى عينة الدراسة بنسبة 7%.

وفي دراسة اجتماعية عن الأسباب الاجتماعية والنفسية للطلاق في الكويت طبقت على عينة من المواطنين الكويتيين (المطلقين) بلغت 800 مفردة موزعة بالتساوي بين الذكور والإناث، وزعت أسباب الطلاق من وجهة نظر الباحثين على ست فئات مرتبة بحسب أهميتها ودرجة تكرارها على النحو الآتي: أسباب شخصية، اجتماعية، صحية، نفسية، دينية وصورية. وقد تصدرت الأسباب الشخصية للطلاق، وأهمها "ضعف لغة التفاهم وتقلب المزاج"، تلتها الأسباب الاجتماعية مثل "عدم الاحترام والتقدير للطرف الآخر وإهمال مسؤوليات الأسرة"، و"استخدام العنف اللفظي والبدني"، وجاءت في مقدمة الأسباب الصحية المباشرة لطلب الطلاق "عادة شرب الخمر وإدمان المخدرات" ثم "العقم وعدم الإنجاب"، وتصدرت الأسباب النفسية "التسلط والعناد ثم الغضب الشديد"، وكان "ضعف الوازع الديني" أول الأسباب الدينية للطلاق، يليه "الخيانة الزوجية" ثم "الهجر والخصام غير المبرر والمعاشرة المحرمة" (الظفيري وآخرون، 2001).

وفي دراسة لوزارة الشؤون الاجتماعية والعمل (2002)، حصرت أسباب الطلاق في ثلاثة مستويات، هي: السلوكية والمادية والاجتماعية، وحصلت أسباب المستوى السلوكي فيها على أعلى النسب بالنسبة لعينة الدراسة، وقد تمثلت في سوء المعاملة بين الزوجين، وشملت كلاً من: "عدم تحمل أحد الزوجين المسؤولية" و"تناول الخمور والمسكرات" و"تدخل الأهل" و"الشك والغيرة"، وجاءت في

المرتبة الثانية أسباب المستوى المادي، التي شملت "عدم الإنفاق" و"الغياب الكثير عن المنزل" و"تعدد الزوجات" و"عدم الإنجاب" و"السكن مع الأهل". أما أسباب المستوى الاجتماعي فقد حصلت على أقل نسبة.

كما قامت الباحثة عواطف الحويلة (2009) بدراسة استطلاعية وصفية مصغرة لمسببات الاختلالات الزوجية على عينة مكونة من 100 زوجة و50 زوجاً، بمتوسط أعمار 21–58 سنة، خلصت أهم نتائجها إلى شيوع المشكلات النفسية مسبباً رئيساً للاختلالات الزوجية واحتلالها المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تليها المسببات الخاصة بالتفاعل مع الشريك، بينما احتل اختلاف طرق تنشئة الأبناء المرتبة الأخيرة من أولويات المسببات، كما أظهرت النتائج وجود فروق دالة بين الجنسين في إدراك الاختلالات ومسبباتها لصالح الإناث.

وفي دراسة ليحيى عبد الخضر (2012) تناولت أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات، أعدت استبانة تحتوي على سؤال مفتوح عن أسباب اللجوء للطلاق، وسمات العلاقة بين الطرفين قبل الطلاق وبعده، وبعض المتغيرات السكانية. أجريت الدراسة على عينة عشوائية من المطلقات قوامها 242 مطلقة، وقد أرجع أفراد عينة الدراسة أسباب الطلاق إلى 59 سبباً تم إعادة تصنيفها إلى 35 سبباً، وكان على رأس هذه الأسباب: تدخل الأهل، وسوء المعاملة، وعدم تحمل مسؤولية الأسرة وإهمالها، والمشكلات المادية، والخيانة الزوجية، وعدم توافر السكن المستقل. وتطرقت الدراسة إلى السبب الرئيس للجوء للطلاق، وتصدر القائمة بالترتيب سوء المعاملة والفساد، وعدم توافر السكن المستقل، والمشكلات المادية.

وباستقراء الدراسات السابقة، يتضح تنوعها في تناول جوانب متعددة في قضية الاختلالات والاضطرابات الزوجية. فمنها، على سبيل المثال، ما ركز على المسببات والعوامل الخاصة بنوع التواصل الزوجي وأثره على جودة الحياة الزوجية، ومنها ما تناول المسببات النفسية كمستوى الرضا الذاتي والحاجات النفسية وبعض السمات الشخصية، ومنها ما تناول بعض الجوانب الاجتماعية والثقافية كأساليب المعاملة والثقة المتبادلة بين الأزواج وأساليب تنشئة الأبناء وتربيتهم، بالإضافة إلى المشكلات المتعلقة بالناحية المادية ومدى توفير الزواج للحاجات المعيشية لطرفي العلاقة. ولقد استُفيد من العرض السابق للإرث الأدبي في مجال الاختلالات الزوجية في تحديد مشكلة الدراسة واختيار الأداة المناسبة

لتحقيق أهدافها وفي تفسير نتائجها. وقد اختير اختبار أسباب الاختلالات الزواجية لـ (السيد، 2005) الذي يشتمل على ثمانية مقاييس فرعية، يقيس كل منها أحد جوانب الاختلالات المتعددة سابقة الذكر. وتختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في تقديم مسحٍ شامل لمجموعة من المسببات والعوامل التي سبق تقديمها في الدراسات السابقة بشكل متفرق، في دراسة جامعة بغرض المقارنة بينها لتحديد أكثرها أهمية وأولوية من وجهة نظر أفراد العينة.

حدود الدراسة الحالية:

تمثلت الحدود الزمنية بجمع البيانات خلال الفترة من مايو– نوفمبر 2013، كما اقتصرت الحدود المكانية على تطبيق الدراسة في المجتمع الكويتي، ومن الناحية المنهجية وفقاً للإطار العام لمنهج الدراسة وأدوات القياس والتصميم.

منهج الدراسة:

اتبع في الدراسة الحالية منهج المسح الاجتماعي؛ ويعتبر أسلوب المسح أكثر طرق البحث الاجتماعي والتربوي استعمالاً؛ ذلك لأننا بوساطته نجمع وقائع ومعلومات موضوعية عن ظاهرة معينة، أو جماعة من الجماعات، أو ناحية من النواحي (صحية، تربوية، اجتماعية) من خلال عينة كبيرة نسبياً من مجتمع الدراسة؛ حيث يزود المسح الباحث بمعلومات تمكن من التعليل والتفسير، ويكشف عن العلاقات، وهو ما تنشده الباحثة في هذه الدراسة في محاولة لاستكشاف أهم العوامل المرتبطة بالاختلالات الزواجية والعلاقات القائمة بينها، سبيلاً لفهم أفضل للظاهرة بما يكفل صياغة برامج علاجية ووقائية للحد من انتشارها مستقبلاً.

عينة الدراسة:

استخدم أسلوب المعاينة الحصصية غير العشوائية للوصول إلى عينة من الكويتيين للمشاركة بالدراسة. وقد قسمت الباحثة مجتمع الدراسة إلى فئات وفقاً للمعايير الآتية: (1) مجموعة من الأسر الكويتية التي تضم مختلف الأعمار، والحالات الاجتماعية، والمهنية، والتعليمية من الجنسين، (2) طلبة وطالبات جامعة الكويت والمعاهد التطبيقية من مختلف التخصصات العلمية منها والأدبية والفنية، (3) موظفي الدولة في مختلف القطاعات (حكومية، أهلية، وعسكرية)، ثم اختارت عدداً من الأفراد من كل فئة بما يتناسب وحجم الفئة في مجتمع الدراسة، وقد

حرصت الباحثة على أن يمثل معظم الفئات المجتمعية إن لم يكن جميعها. وتشكلت العينة النهائية للدراسة من 1081 مشاركاً من الأزواج في المجتمع الكويتي، 398 من الذكور؛ أي ما يعادل (36,8%)، و683 من النساء؛ أي ما يعادل (63,2%) من إجمالي عدد أفراد العينة.

وفيما يلي بيان لوصف أفراد العينة من الناحية الديموغرافية في جدول (1):

جدول (1)
وصف لأفراد عينة الدراسة

المتغير الديموغرافي	التكرار	النسبة المئوية %
النوع		
– ذكور	398	36.8
– إناث	683	62.2
الحالة الاجتماعية		
– متزوج	1063	98.3
– أعزب	2	.2
– مطلق	10	.9
– أرمل	2	.2
الحالة التعليمية		
– متوسط وأقل	66	6.1
– ثانوي	389	36.0
– جامعي	571	52.8
– دراسات عليا	47	4.3
– لا توجد إجابة	8	.74
الحالة الوظيفية		
– موظف	400	37.0
– متقاعد	104	9.6
– مهندس	65	6.0
– مدرس	261	24.1
– طبيب	21	1.9
– عسكري	43	4.0
– طالب	98	9.1
– ربة منزل	76	7.0
– لا توجد إجابة	13	1.2

تابع/ جدول (1)
وصف لأفراد عينة الدراسة

المتغير الديموغرافي	التكرار	النسبة المئوية %
عدد الأبناء		
– من دون أطفال	122	11.2
5–1 –	855	79.1
6+ –	104	9.6
عدد سنوات الزواج		
– أقل من 10 سنوات	570	52.7
20 – 11 –	250	23.1
21+ –	246	22.8
– لا توجد إجابة	15	1.38

أدوات الدراسة:

استخدمت الباحثة استبانة مكونة من جزأين، اشتمل الجزء الأول على بيانات المبحوثين الأولية والديموغرافية، بينما اشتمل الجزء الثاني على اختبار أسباب الاختلالات الزواجية لصفاء السيد (2005). ويتكون الاختبار من 65 بنداً موزعة على ثماني فئات على النحو الآتي:

1 – الأسباب الاقتصادية للاختلالات الزواجية، مثل الخلافات المالية بين الزوجين.

2 – الأسباب الاجتماعية، مثل اختلاف أسلوب الحياة وعدم الاهتمام بالمظهر.

3 – الأسباب النفسية، مثل اختلاف السمات الشخصية بين الزوجين والفروق في الاهتمامات والميول.

4 – الأسباب الصحية، كالمرض العضوي لأحد الزوجين.

5 – الأسباب الجنسية، مثل عدم الرضا الجنسي والمشكلات الجنسية.

6 – طرق تنشئة الأبناء، مثل تدليل الأبناء وعدم الاتفاق على أساليب التنشئة.

7 – الأسباب الثقافية البيئية، مثل عدم التعارف المسبق قبل الزواج وفرق السن بين الزوجين.

8 – أسباب خاصة بالتفاعل مع الشريك، مثل عدم الاحترام وفقدان الحميمية في التفاعل بين الزوجين.

وتصحح جميع البنود في اتجاه الأسباب المؤدية إلى الاختلال الزواجي وتتمثل الدرجة على الاختبار في حاصل جمع درجات المبحوث على مقياس الشدة (من 1 لا تنطبق إطلاقاً، إلى 5 تنطبق تماماً).

صدق الاختبار وثباته:

أ – الثبات:

للمقياس في صورته الأصلية ثبات مرتفع (0,930) عن طريق القسمة النصفية، و(0,838) عن طريق إعادة الاختبار، و(0,956) بطريق ألفا كرونباخ (صفاء السيد، 2005). تكونت عينة الثبات لهذه الاختبارات من 60 زوجاً وزوجة، بواقع 30 لكل جنس، يمثل كل زوج منهم أسرة كاملة، وراوحت أعمارهم من 21–58 سنة، بمتوسط 33,63 6,37، وكان الهدف من هذا الإجراء التحقق من الكفاءة السيكومترية للاختبار المستخدم، واستخدمت طريقتا إعادة الاختبار ومعامل ألفا لحساب الثبات للدرجة الكلية لاختبار أسباب الاختلالات الزوجية. وفي الدراسة الحالية، سجل الاختبار ثباتاً مماثلاً من حيث القوة لدى تطبيقه على عينة الدراسة، بلغ (0,975) للمقياس بصيغته الكلية، ولجميع أبعاده الثمانية التي راوحت نسبة الثبات لكل منها بين (0,80) و(0,91) بطريق ألفا كرونباخ. يبين جدول (2) معاملات ثبات الاختبار للمقاييس الفرعية:

جدول (2)
معاملات ثبات الاختبار للمقاييس الفرعية

نوع الثبات / المتغير	إعادة الاختبار	معامل ألفا
الأسباب الاقتصادية	0,85	0,88
الأسباب الاجتماعية	0,74	0,80
الأسباب النفسية	0,87	0,90
الأسباب الصحية	0,79	0,85
الأسباب الجنسية	0,89	0,82
طرق تنشئة الأبناء	0,88	0,89
الأسباب الثقافية البيئية	0,76	0,81
أسباب خاصة بالتواصل مع شريك الحياة	0,90	0,91

مما سبق نستطيع استنتاج أن معاملات ثبات الاختبار جميعها مقبولة وفي الحدود الصالحة من الجهة السيكومترية.

ب – الصدق:

تم التحقق من صدق الاختبار ومدى مناسبته للتطبيق على البيئة الكويتية بدراسة سابقة (الحويلة، 2009) عن طريق الاتفاق بين المحكمين، وكذلك المقارنة الطرفية لتعرف قدرة الاختبار على التمييز بين الحاصلين على أعلى الدرجات في الاختبار (27%)، والحاصلين على أدنى الدرجات (27%)، وبحساب الدلالة الإحصائية لتعرف المتوسطين اتضح أن قيمة (ت) تساوي (4,52)، وهي دالة عند مستوى (0,01)؛ مما يعني صدق الاختبار. كما تحقق من صدق الاختبار بطريقة الصدق البنائي (التكويني)، وجدول (3) يوضح معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية للاختبار:

جدول (3)
معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات الاختبار

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
1	0,42**	23	0,53**	45	0,30*
2	0,47**	24	0,45**	46	0,44**
3	0,54**	25	0,69**	47	0,48**
4	0,36*	26	0,39*	48	0,32*
5	0,31*	27	0,41**	49	0,26*
6	0,34*	28	0,48**	50	0,45**
7	0,34*	29	0,41**	51	0,39**
8	0,58**	30	0,43**	52	0,47**
9	0,62**	31	0,41**	53	0,44**
10	0,29*	32	0,52**	54	0,34*
11	0,43**	33	0,45**	55	0,55**
12	0,35*	34	0,77**	56	0,32*

تابع/ جدول (3)
معاملات الارتباط بين درجة كل عبارة والدرجة الكلية لجميع عبارات الاختبار

رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط	رقم العبارة	معامل الارتباط
13	*0,31	35	*0,34	57	**0,55
14	*0,35	36	**0,50	58	**0,47
15	*0,32	37	*0,32	59	**0,41
16	**0,51	38	*0,29	60	**0,39
17	*0,30	39	**0,50	61	**0,47
18	**0,55	40	*0,30	62	**0,42
19	**0,45	41	*0,33	63	**0,66
20	**0,46	42	**0,40	64	**0,60
21	**0,49	43	**0,70	65	*0,31
22	**0,48	44	**0,63		

* دال إحصائياً عند مستوى (0,05). ** دال إحصائياً عند مستوى (0,01).

يتضح من جدول (3) أن معاملات الارتباط بين درجة العبارة والدرجة الكلية للعبارات التي تتضمنها جميع بنود الاختبار الدالة قد راوحت بين (0,77) في حدها الأعلى، و(0,29) في حدها الأدنى، وأن معظم معاملات الارتباط دال إحصائياً عند مستوى (0,01) ومستوى (0,05).

إجراءات الدراسة:

أرسلت أداة جمع البيانات إلى المشاركين عن طريق مساعدين، مرفقة بصفحة رئيسة تشرح الغرض من الدراسة وطلب المشاركة التطوعية بها، مع توافر ضمانات سرية المعلومات التي سوف يدلي بها المبحوث في الاستمارة وانحسار استخدامها لأغراض البحث العلمي فقط. طبقت أداة الدراسة على عينة من طلبة وطالبات الجامعة والمعاهد التطبيقية بطريقة جماعية، وموظفي الدولة بالقطاعات الحكومية والأهلية، بالإضافة إلى فئة المتقاعدين وربات البيوت في الأسر الكويتية بشكل فردي أو جماعي بحسب تفضيل المبحوث، للحصول على عينة متباينة من حيث الخلفية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والتعليمية والعمرية. بعد تجميع

الاستبانات من أفراد العينة، تمت مراجعتها للتأكد من اكتمال بياناتها، واستبعدت 37 استمارة غير مكتملة الإجابات، ليصبح العدد النهائي للعينة (ن=1081).

التحليل الإحصائي:

أدخلت بيانات استمارات المشاركين في الحاسب الآلي استعداداً لإجراء التحليلات الإحصائية المناسبة باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) النسخة السابعة عشرة. وقد استخدمت الاختبارات الآتية:

– حساب المتوسطات والانحرافات المعيارية لدرجات المبحوثين على المقاييس المختلفة.

– حساب التكرارات والنسب المئوية لترتيب مسببات الاختلالات الزواجية بحسب الأولوية كما يراها المبحوثون.

– حساب الفروق بين المتوسطات للمجموعات باستخدام اختبار (ت).

– استخدام تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية، في ضوء متغيري عدد سنوات الزواج، والفئات العمرية للمبحوثين.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها:

السؤال الأول: ما أهم مسببات الاختلالات الزوجية، وهل يختلف ترتيب أولويات مسببات الاختلالات الزوجية بين الذكور والإناث بحيث تحتل المسببات ذات الطبيعة النفسية والعلائقية (مثال المسببات النفسية ومشكلات التواصل والمشكلات الجنسية) المرتبة الأعلى لدى الإناث بينما تحتل المسببات ذات الطبيعة العملية اليومية (مثال المسببات الخاصة باختلاف أساليب تربية الأبناء، والمسببات الاقتصادية) لدى الذكور أبرز المسببات للاختلالات الزوجية؟

للإجابة عن هذا السؤال حسبت المتوسطات الحسابية للمقاييس الفرعية الثمانية لدرجات كل من الإناث والذكور وترتيبها تنازلياً من المسببات الأعلى أهمية للأقل أهمية من وجهة نظر المبحوثين، وجاءت النتائج على نحو ما هو مبين في جدول (4):

جدول (4)
ترتيب مسببات الاختلالات الزوجية بحسب الأهمية بالنسبة للذكور والإناث

عوامل الاختلالات الزوجية ومسبباتها	المتوسط الحسابي M		الترتيب بالأولوية	
	ذكور	إناث	ذكور	إناث
نفسية	42,20	38,11	1	1
أساليب التواصل الزواجي	34,00	31,00	2	2
اجتماعية	14,44	12,72	3	3
اقتصادية	11,84	10,23	4	4
ثقافية	8,98	8,42	6	5
جنسية	8,62	8,01	7	6
اختلاف طرق تربية الأبناء	9,08	7,65	5	7
صحية	1,53	1,38	8	8

بالنسبة للذكور، احتلت الأسباب النفسية المرتبة الأولى من حيث الأهمية، تليها مشكلات التواصل الزواجي وبفارق ضئيل، ومن ثم المسببات الاجتماعية، فالاقتصادية، بينما احتلت المسببات الثقافية المرتبة الخامسة، تليها المسببات الجنسية ومن ثم الاختلاف بأساليب تربية الأبناء مع الزوجة، فالأسباب الصحية في المرتبة الثامنة والأخيرة. أما بالنسبة للإناث فقد تشاركن مع الذكور بكل من مسببات المراتب: الأولى والثانية والثالثة والرابعة والأخيرة، بينما احتلت مسببات اختلاف أساليب تربية الأبناء مع الزوج المرتبة الخامسة، تليها المسببات الثقافية فالجنسية. ولكن تلك الفروق في ترتيب المسببات (5–7) لا تعد فروقاً كبيرة ولم تظهر فروق واضحة بين الآراء بحسب الجنس بهذا الشأن.

وتأتي هذه النتائج متناغمة مع نتائج الدراسة الميدانية التي أجرتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالكويت (2002)، التي استهدفت تعرف مسببات التفكك الأسري ووقوع الطلاق لدى 469 رجلاً و611 امرأة، ورصدت ثلاثة عشر مسبباً جاء مسبب سوء المعاملة بين الزوجين على رأس قائمتها، تليها عدم تحمل المسؤولية، فمشكلات تعاطي المخدرات والمسكرات، ثم تدخل الأهل، فالغيرة والشك، يليها عدم الإنفاق على الضرورات، فكثرة التغيب عن المنزل، فعدم التوافق العاطفي، تلاه تعدد

الزوجات، ولكن الدراسة لم تحاول الكشف عن احتمال وجود أية فروقات بين الجنسين في هذا السياق.

أما بالنسبة إلى مسببات الطلاق والاختلالات الزوجية في مجتمع دولة الإمارات العربية المتحدة كما رصدتها دراسة عبدالرزاق المالكي (2001) لعينة عشوائية مكونة من 320 امرأة مطلقة، فجاءت نتائجها على النحو الآتي: 82% من أفراد العينة ذكرن أن الانحراف الخلقي للزوج هو المسبب الرئيس للطلاق، وأن 78% من أفراد العينة يعزون الطلاق إلى إدمان الزوج على المسكرات والمخدرات، و50% منهن إلى سوء المعشر. أما تدخل الأهل وعدم الإنجاب كمسببات للطلاق فقد بلغت نسبتاهما 57% و43% على التوالي، كما أشارت 22% منهن إلى زواج الرجل بزوجة أخرى كأحد مسببات الطلاق.

السؤال الثاني: هل توجد فروقات دالة إحصائياً بين الذكور والإناث بمستوى إدراك وجود الاختلالات الزوجية؟

للإجابة عن هذا السؤال استخدم اختبار "ت" لبحث دلالة الفروق بين متوسطات درجات المبحوثين من الذكور والإناث على أبعاد الدرجة الكلية لمقياس الاختلالات الزواجية، وكل من المقاييس الفرعية الثمانية، وجدول (5) يوضح النتائج المتعلقة بذلك.

أظهرت النتائج وجود فروق دالة إحصائياً بين الذكور والإناث في متوسط درجات المبحوثين على جميع المقاييس الفرعية والدرجة الكلية للمقياس. تشير النتائج إلى أن الإناث أكثر إدراكاً بوجود الاختلالات الزوجية على تعدد مسبباتها مقارنة بالذكور. وتتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة (Thompson & Walker, 1991) التي لخص الباحثان أهم نتائجها في أن المرأة هي الأكثر دقة في ملاحظة سير العلاقة الزوجية، والأقرب لاكتشاف الخلل فيها، والأكثر انفتاحاً للحديث عن تلك الاختلالات مع الشريك مقارنة بالرجل. كما تأتي بنتائج مشابهة أيضاً دراسة محمد القرني (2009) التي طبقت على المجتمع السعودي التي أشارت إلى مظاهر الفروق في الكدر أو عدم التوافق بين الزوجات والأزواج؛ حيث تتميز الزوجات عن الأزواج في أنهن أعلى إحساساً بالكدر، وأقل قدرة على حل المشكلات، وأكثر إدراكاً للعدوانية في محيط الأسرة بأنواعها.

جدول (5)
قيم المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيمة (ت)، والدلالة الإحصائية لعلاقة النوع في إدراك مسببات الاختلالات الزوجية

مسببات الاختلالات الزوجية	النوع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة (ت)	مستوى الدلالة
اقتصادية	ذكور إناث	10.23 11.84	4.12 5.17	5.55	.000
اجتماعية	ذكور إناث	12.72 14.44	4.79 5.48	5.25	.000
نفسية	ذكور إناث	38.11 42.20	13.47 15.31	4.38	.000
صحية	ذكور إناث	1.38 1.53	.819 .962	2.71	.009
جنسية	ذكور إناث	8.01 8.62	3.84 4.24	2.39	.017
اختلاف طرق تربية الأبناء	ذكور إناث	7.65 9.08	3.22 3.61	6.56	.000
ثقافية	ذكور إناث	8.42 8.98	3.32 3.51	2.55	.011
أساليب التواصل الزوجي	ذكور إناث	31.00 34.00	12.29 14.29	2.54	.000
جميع المسببات	ذكور إناث	116.81 130.21	40.29 47.04	4.95	.000

وفي محاولة لتفسير هذه النتائج علمياً، أظهرت أبحاث طبية صادرة عن جامعة هارفارد بالولايات المتحدة الأمريكية (Hyman, 2007) أن مخ المرأة يحتوي على روابط عصبية أكثر بمعدّل مرّتين ونصف المرة من الرجل، توجد بين فصي المخ. وتعمل هذه الروابط على منح المرأة القدرة على استخدام اللغة في الاتصال الجيد مع من حولها مقارنة بالرجل والتعبير عما يجول بفكرها ومشاعرها. كما تشير إلى

أن عدد خلايا الدماغ لدى الرجل أكثر منها لدى المرأة بنسبة 4%، بينما يظهر أن شبكات الاتصال في مخ المرأة أكثر منها لدى مخ الرجل؛ مما يساعد المرأة على الاحتفاظ بالتجارب والخبرات بشكل مكثّف مقارنة بالرجل. ويعزو الباحثون هذا الأمر إلى أن مراكز استقبال وإرسال اللغة لدى المرأة أقوى بمعدل 13% في مراكز الاستقبال و23% في مراكز الإرسال مقارنة بمثيلاتها لدى الرجل؛ ما يجعل للمرأة القدرة على التواصل الاجتماعي والتحدّث والمخاطبة بشكل أسرع ممّا يستطيعه الرجل. وقد يكون لهذه الاكتشافات العلمية الموثقة علاقة بتكرار نتائج الدراسات التي تبين أن النساء هن الأكثر إدراكاً واسترجاعاً لمسببات الخلافات الزوجية، ومن ثم أكثر ميلاً للشكوى منها.

السؤال الثالث: هل هناك فروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغيري سنوات الزواج، والفئات العمرية للمبحوثين؟

للحصول على إجابة عن هذا السؤال استخدم تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزوجية في ضوء متغيري سنوات الزواج، والفئات العمرية للمبحوثين.

جدول (6) يوضح نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير سنوات الزواج.

جدول (6)
نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير سنوات الزواج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مسببات اقتصادية					
بين المجموعات	14.11	2	7.05	.296	.744
داخل المجموعات	24789.58	1041	23.81		
المجموع	24803.69	1043			

تابع/ جدول (6)
نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير سنوات الزواج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مسببات اجتماعية					
بين المجموعات	190.1	2	95.05	3.427	.033
داخل المجموعات	28259.93	1019	27.73		
المجموع	28450.02	1021			
مسببات نفسية					
بين المجموعات	590.95	2	295.47	1.354	.259
داخل المجموعات	214053.93	981	218.20		
المجموع	214644.87	983			
مسببات صحية					
بين المجموعات	4.50	2	2.25	2.681	.069
داخل المجموعات	890.53	1060	.840		
المجموع	895.04	1062			
مسببات جنسية					
بين المجموعات	49.52	2	24.76	1.473	.230
داخل المجموعات	17483.07	1040	16.81		
المجموع	17532.6	1042			
مسببات التربية					
بين المجموعات	8.32	2	4.16	.332	.718
داخل المجموعات	12787.36	1020	12.54		
المجموع	12795.68	1022			
مسببات ثقافية					
بين المجموعات	108.74	2	54.37	4.647	.010
داخل المجموعات	12108.30	1035	11.67		
المجموع	12217.04	1037			
مسببات التواصل					
بين المجموعات	514.76	2	257.38	1.383	.251
داخل المجموعات	188911.65	1015	186.12		
المجموع	189426.40	1017			

تابع/ جدول (6)
نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير سنوات الزواج

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
المجموع الكلي					
بين المجموعات	4892.51	2	2446.26	1.207	.299
داخل المجموعات	2154005.46	1063	2026.35		
المجموع	2158897.98	1065			

يتضح من جدول (6)، لنتائج تحليل التباين للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزوجية بمختلف مسبباتها في ضوء متغير سنوات الزواج للفئات (أقل من 10 سنوات، 11–20 سنة، وأكثر من 21 سنة) – أن الفروق في المسببات الاجتماعية والمسببات الثقافية بين المجموعات كانت دالة إحصائيّاً، بينما لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية للمسببات الأخرى وكذلك المجموع الكلي. ولتعرف المجموعات التي كانت تقديراتها للاختلالات الزوجية مختلفة عن غيرها في كل من المسببات الاجتماعية والثقافية، أجري التحليل البعدي (شيفيه)، الذي يستخدم في حالة المجموعات غير المتجانسة، ويوضح الجدولان (7) و(8) نتائج هذا التحليل.

جدول (7)
نتائج التحليل البعدي (شيفيه) وفقاً لمتغير سنوات الزواج والمسببات الاجتماعية

مجموعة سنوات الزواج (I)	المتوسط	مجموعة سنوات الزواج (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة
⩽10	14,19	11–20	,92	,081
		+21	,80	,147
11–20	13,27	⩽10	,92–	,081
		+21	,11–	,973
+21	13,39	⩽10	,80–	,147
		+21	,11	,973

وعلى الرغم من أن المسببات الاجتماعية سجلت فروقاً ذات دلالة إحصائية في

اختبار تحليل التباين الأحادي تُعزى لسنوات الزواج (جدول 5)، فإنه بعد إجراء اختبار (شيفيه) لتحديد المجموعات المتباينة (جدول 7)، اتضح أن الفروقات لم تكن ذات دلالة إحصائية، وذلك احتمال وارد إذا ما كانت الدلالة المسجلة في تحليل التباين ضعيفة أو غير قوية بالدرجة الكافية.

جدول (8)
نتائج التحليل البعدي (شيفيه) وفقاً لمتغير سنوات الزواج والمسببات الثقافية

مجموعة سنوات الزواج (I)	المتوسط	مجموعة سنوات الزواج (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة
⩽10	9,06	20–11	,94	,182
		+21	,76*	,017
20–11	8,57	⩽10	,49–	,182
		+21	,27	,685
+21	8,30	⩽10	,76–*	,017
		+21	,27–	,685

أما جدول (8) لنتائج التحليل البعدي (شيفيه) وفقاً لمتغير سنوات الزواج والمسببات الثقافية، فقد أظهر أن التباين ناتج من الفرق الجوهري بين المجموعتين الأولى (أقل من 10 سنوات زواج) والمجموعة الثالثة (أكثر من 21 سنة زواج) في إدراك نسبة الاختلالات الزوجية لأسباب ثقافية لصالح المجموعة الأولى. ويمكن تفسير هذه النتائج بالعودة إلى الاختلافات الثقافية التي تمر بها المجتمعات على مر عقود من الزمن؛ حيث يعتبر التغير بالاتجاهات والعادات والتقاليد هو القاعدة الطبيعية، بينما الجمود واللاتغير هو الاستثناء. فبالنسبة للعديد من المجتمعات الشرقية، وعلى وجه الخصوص المجتمعات الخليجية، فإنه بسبب الطفرة المادية التي مرت بها المجتمعات، بدأت الثقافة الفردية تحل شيئاً فشيئاً محل الثقافة الجمعية (Layard, 2005). ويذكر الدكتور ماجد الكيلاني في كتابه "ثقافة الأسرة المعاصرة" (2005)، أن هناك قوتين تعملان على تنشيط القوى الحافزة للنمو والاستقرار الأسري، هما الشعور بالمسؤولية والعطاء، وهما قوتان تدفعان نحو مستوى المكانة العالية، والعلاقة بينهما طردية، أي كلما زاد الشعور بالمسؤولية زاد العطاء وما ذاك إلا لكون القيام بالمسؤولية أمراً يسعد الإنسان ويفجر طاقاته في

العطاء أكثر مما يسعده في الأخذ، وإن كان الأمر يبدو معكوساً في ثقافة المرحلة الحاضرة؛ حيث بات الإنسان حريصاً على المطالبة بحقوقه ولا بأس في ذلك إن كان ثمنها استنزاف حريات الآخرين للمصلحة الذاتية وأنانية الأنا. فثقافة الأزواج من المسؤولية الاجتماعية والتضحية في سبيل الإبقاء على الأسرة، بدأت بالتلاشي ليحل محلها ثقافة الفردية والأنانية التي تجعل أحد الزوجين أو كليهما يقرر تغيير سلم أولوياته على حساب الآخر، فتزداد بذلك حدة الصراعات والاختلالات الزوجية، وهو ما قد يفسر الفرق الجوهري بين المجموعة الأولى (أقل من 10 سنوات زواج)، التي تمثل الثقافة الفردية الحديثة، والمجموعة الثالثة (أكثر من 21 سنة زواج)، ممثلة عما تبقى من ثقافة المسؤولية الاجتماعية.

جدول (9)
نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير الفئات العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مسببات اجتماعية					
بين المجموعات	11.205	2	5.60	.236	.790
داخل المجموعات	24971.58	1050	23.78		
المجموع	24982.78	1052			
مسببات اجتماعية					
بين المجموعات	211.07	2	105.54	3.781	.023
داخل المجموعات	28696.96	1028	27.92		
المجموع	28908.04	1030			
مسببات نفسية					
بين المجموعات	881.92	2	440.96	2.024	.133
داخل المجموعات	215303.85	988	217.92		
المجموع	216185.77	990			
مسببات صحية					
بين المجموعات	2.645	2	1.32	1.584	.206
داخل المجموعات	892.51	1069	.835		
المجموع	895.16	1071			

تابع/ جدول (9)
نتائج تحليل التباين الأحادي للكشف عن دلالة الفروق في تقديرات عينة الدراسة لمستوى إدراك الاختلالات الزواجية في ضوء متغير الفئات العمرية

مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة ف	مستوى الدلالة
مسببات جنسية					
بين المجموعات	31.59	2	15.80	.932	.394
داخل المجموعات	17781.69	1049	16.95		
المجموع	17813.29	1051			
مسببات التربية					
بين المجموعات	8.88	2	4.44	.354	.702
داخل المجموعات	12889.99	1027	12.55		
المجموع	12898.87	1029			
مسببات ثقافية					
بين المجموعات	78.92	2	39.46	3.33	.036
داخل المجموعات	12361.81	1044	11.84		
المجموع	12440.73	1046			
مسببات التواصل					
بين المجموعات	499.13	2	249.56	1.336	.263
داخل المجموعات	191110.15	1023	186.81		
المجموع	191609.28	1025			
المجموع الكلي					
بين المجموعات	4396.84	2	2198.42	1.080	.340
داخل المجموعات	2181666.55	1072	2035.14		
المجموع	2186063.39	1074			

أما تحليل التباين للاختلالات الزواجية بتباين المجموعات العمرية للمبحوثين (29 وأقل، 30–40 سنة، 41 سنة وأكبر)، فقد أظهرت النتائج أن المسببات الاجتماعية والمسببات الثقافية كانت دالة إحصائيّاً، بينما لم تظهر علاقة ذات دلالة إحصائية للمسببات الأخرى، وكذلك المجموع الكلي (جدول 9). ولتعرف المجموعات التي كانت تقديراتها للاختلالات الزوجية مختلفة عن غيرها في كل من المسببات

الاجتماعية والثقافية، أجري التحليل البعدي (شيفيه)، ويوضح الجدولان (10) و(11) نتائج هذا التحليل.

جدول (10)
نتائج التحليل البعدي (شيفيه) وفقاً لمتغير العمر والمسببات الاجتماعية

مجموعة العمر (I)	المتوسط	مجموعة العمر(J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة
⩽ 29	14.42	40-30	.49	.182
		+41	.76*	.017
30-40	13.51	29	-.49	.182
		+41	.27	.685
+41	13.42	10	-.76*	.017
		+21	-.27	.685

*دالة عند مستوى 05.

جدول (11)
نتائج التحليل البعدي (شيفيه) وفقاً لمتغير العمر والمسببات الثقافية

مجموعة العمر (I)	المتوسط	مجموعة العمر (J)	الفروق بين المتوسطات (I-J)	مستوى الدلالة
⩽ 29	8.85	40-30	-.18	.783
		+41	.48	.185
30-40	9.03	29	.18	.783
		+41	.66*	.043
+41	8.37	10	-.48	.185
		+21	-.66*	.043

*دالة عند مستوى 05.

أظهرت النتائج تبايناً دالاً إحصائياً بالنسبة للمجموعتين: الأولى (أقل من 29 سنة) والثالثة (41 سنة وأكبر) فيما يتعلق بالمسببات الاجتماعية لصالح المجموعة الأولى، وبين المجموعتين الثانية (30–40 سنة) والثالثة (41 وأكبر) فيما يتعلق بالمسببات الثقافية لصالح المجموعة الثانية. أحد تفسيرات تلك النتائج قد يكون

النظرية الكلاسيكية لكل من Nye & MacDougall (1959) بأنه على الرغم من أن كل أسرة جديدة تتبنى ثقافة فرعية خاصة بها، ناتجة من ظهور وضع جديد وهو قيام الأسرة، نجد أن الزوجين الجديدين يحافظان على جزء رئيس من نسق أسرتيهما (السابقتين)؛ حيث يتعرضان لبعض الضغوط الخارجية والداخلية من أجل التطابق مع معايير أسرتي التوجيه لكل منهما، فإذا كان الزوجان ينتميان إلى أنساق اجتماعية مختلفة من حيث العقيدة الدينية أو الاجتماعية أو السكنية أو السياسية أو الثقافات الفرعية، فهناك احتمال أكبر لنشوء الصراعات وعدم التفاهم؛ لأن سلوك كل منهما يعبر في المحل الأول عن المعايير الخاصة التي ينتمي إليها أحدهما والتي تختلف عن معايير شريكه. وعليه، يمكننا أن نفسر نتائج الدراسة التي بين أيدينا من وجود فروق دالة إحصائياً بين الأزواج الأصغر سناً والأقل في مدة الزواج وبين أقرانهم ممن يكبرونهم سناً ويفوقونهم خبرة زوجية بارتفاع حدة الاختلالات الثقافية بين المجموعات العمرية الأقل سناً والأقصر ارتباطاً في ضوء النظرية السابقة. حيث يمكن أن تعزى الاختلالات إلى استمرار اعتماد الأزواج الأصغر سناً وحديثي الزواج على تبني ثقافات أسرهم السابقة قبل الزواج ومع مرور سنوات العمر والزواج يندمجون أكثر في ثقافة أسرهم الحديثة فتقل الاختلالات الاجتماعية والثقافية بينهم.

استنتاجات الدراسة وتوصياتها:

مما سبق يمكننا القول إن من بين أهم ما جاءت به الدراسة الحالية من نتائج هو أنه على الرغم من تأكيدها الاختلافات الجوهرية بين الذكور والإناث في درجة إدراك وجود الاختلالات الزواجية على اختلاف مسبباتها لصالح الإناث، فإن ترتيب أولويات تلك المسببات لكلا الجنسين جاءت متطابقة إلى حدٍّ كبير. وقد احتلت المسببات النفسية والمتمثلة في الفروقات في مستويات الطموح والسمات الشخصية ونسبة الذكاء بين الزوجين، والعادات السيئة لأحدهما أو كليهما، وكذلك تصلب الرأي وانعدام المرونة والأنانية والتعالي على الطرف الآخر، وصعوبة التحكم بالغضب أو الحساسية الزائدة أو البرودة والفتور العاطفي، بالإضافة إلى فقدان المصداقية بين الزوجين المرتبة الأولى. أما في المرتبة الثانية فقد جاءت مشكلات أساليب التفاعل والتواصل الزواجي بين الشريكين، المتمثلة في قلة الاهتمام بالآخر وحقوقه، وتعمد استفزاز الشريك سواء بالمظهر الخارجي أو بإحراج الشريك في

أثناء النقاش أو بالجدل المستمر العقيم أو النقد والشكوى بشكل مستمر أو الإصرار على تكرار الخطأ، أو باختفاء روح الحميمية في التفاعل بينهما. أما في المرتبتين الثالثة والرابعة فجاءت المسببات الاجتماعية والاقتصادية – على التوالي – مثل اختلاف أساليب الحياة والمشكلات المالية بين الزوجين، ولكنها جاءت بمتوسطات حسابية متدنية مقارنة بالمسببين الأول والثاني. أما ما يتعلق بأعمار المبحوثين من الجنسين ومدة الزواج ومدى تأثيرهما على الاختلالات الزوجية، وإثبات الدراسة لوجود تأثيرات دالة بين مجموعات المبحوثين فقط في محوري المسببات الثقافية والاجتماعية بين المجموعات الأقل عمراً والأقصر في مدة الزواج مقارنة بالأكبر عمراً والأطول في مدة الزواج، فتعتبر هذه النتائج مؤشراً على أهمية عوامل الخبرة والعشرة والحكمة التي يكتسبها الزوجان مع مرور الوقت والنضج الشخصي والاجتماعي، وضرورة الاستفادة من تلك النتائج في تبصير حديثي الزواج والمقبلين عليه من الجنسين بأهمية العمل على تقييم الذات والعلاقة الزوجية سبيلاً لتعزيز الجوانب الإيجابية وإطفاء الجوانب السلبية التي من شأنها أن تحيل الحياة الزوجية من بيئة طاردة إلى بيئة ربح نفسي للطرفين، كما تقترح نظرية التبادل الاجتماعي (هادي، 2012). ومن هذا المنطلق، نوصي بما يأتي:

– اقتراح تدريس مواد تثقيفية في مجال الزواج والعلاقات الزوجية وبناء الأسرة بتحدياتها وإيجابياتها في المرحلة الثانوية للطلاب والطالبات، والأدوار والمسؤوليات والحقوق والواجبات لكلا الزوجين، وفق أسس علمية وشرعية ونفسية واجتماعية وقانونية.

– ضرورة تركيز برامج التوعية والوقاية والعلاج الخاصة بالشباب والأزواج على الجانبين النفسي والتواصل الزواجي؛ حيث أثبتت نتائج الدراسة أنهما الجانبان الأكثر أهمية لدى الأزواج من الجنسين مقارنة ببقية جوانب الحياة.

– تكثيف البرامج الإعلامية الموجهة للأسرة، التي تبحث في العلاقات الأسرية والزوجية وإرشاد المتزوجين والمقبلين على الزواج بفنيات الحياة الزوجية وأساليب تربية الأبناء وسبل حل المشكلات بإيجابية.

– عقد دورات متخصصة تدريبية وتثقيفية عن الحياة الزوجية لتبصير الزوجين بسبل التعامل مع الصعوبات التي تواجههم على اختلافها، وجعل تلك الدورات في متناول الجميع عن طريق الاستفادة من مراكز تنمية المجتمع، والتعاون

مع الجمعيات الأهلية المهتمة بهذا الشأن، سبيلاً لبناء شراكة فاعلة بين القطاع الحكومي والتطوعي والأهلي.

– تنمية حس التقبل لفكرة الإرشاد الزوجي في العيادات الإرشادية التخصصية، التي لا تزال مصدر حرج للكثيرين في المجتمعين المحلي والخليجي الإقليمي لاعتبارات ثقافية ترتبط بتفضيل الخصوصية في التعامل مع المشكلات الزوجية داخل إطار الأسرة سواء النووية أو الممتدة. وعلى الرغم من إيماننا بإيجابية ذلك التوجه، فإن كثيراً من المشكلات والاختلالات الزواجية في العصر الحديث تحتاج إلى آراء ووسائل تدخل متخصصة ومثبتة النتائج بدراسات وبحوث للتعامل معها بنجاح.

المراجع:

آمال عابدين. (2007). الأسباب والآثار النفسية والاجتماعية للطلاق "رسالة ماجستير"، كلية التربية، جامعة السلطان قابوس.

الإحصاءات العامة. (2015). الموقع الرسمي للإدارة المركزية للإحصاء. الكويت: www.csb.gov.kw

أنوار هادي. (2012). **الطلاق العاطفي وعلاقته بفاعلية الذات لدى الأسر**. القاهرة: دار النهضة العربية للطباعة والنشر والتوزيع.

سناء الخولي. (1983). **الزواج والعلاقات الأسرية**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

صفاء السيد. (2005). **بطارية اختبارات الاختلالات الزواجية**. جمهورية مصر العربية: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع.

عبدالرزاق المالكي (2001). **ظاهرة الطلاق في دولة الإمارات العربية المتحدة: أسبابه واتجاهاته، مخاطره وحلوله. (دراسة ميدانية)**. العدد 50. مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية: دولة الإمارات العربية المتحدة.

عبدالله محمود. (2006). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض عوامل الشخصية والذكاء الانفعالي. **مجلة كلية التربية**، جامعة المنصورة، 60: 51–110.

عبدالوهاب الظفيري، وعبداللطيف خليفة، وحسني حمدي. (2001). **دراسة ميدانية لأسباب الطلاق الاجتماعية والنفسية في الكويت في مطلع الألفية الثالثة**. مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد 8.

علي وطفة، وعبدالله المجيدل. (2009). **علم الاجتماع التربوي والمدرسي**. الكويت: مطبعة الفيصل.

عماد عبد الرازق. (1998). المساندة الاجتماعية كمتغير وسيط في العلاقة بين المعاناة الاقتصادية والخلافات الزوجية. **مجلة الدراسات النفسية**، 8 (1). القاهرة : رابطة الاختصاصيين المصريين النفسيين المصرية (رانم): 13–39.

عواطف الحويلة. (2009). تباين الاختلالات الزوجية من وجهة نظر كل من الزوج والزوجة. **مجلة مركز الخدمة للاستشارات البحثية**، كلية الآداب، جامعة المنوفية، 28: 43–96.

عواطف صالح. (1998). دراسة لبعض المتغيرات النفسية لدى المتزوجين والمطلقين. رسالة دكتوراه في علم النفس، كلية الآداب، جامعة الزقازيق.

عيسى البلهان وفهد الناصر وإبراهيم الخليفي. (2014). أسباب تأخر سن الزواج بحسب مدركات عينة كويتية وأخرى أمريكية. **المجلة التربوية**، 28 (112): 15–76.

فهد الثاقب. (1996). أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية. **مجلة العلوم الاجتماعية**، 24(3): 51–78.

قاموس المعاني online: http://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/

كمال بلان. (2011). الاضطرابات السلوكية والوجدانية لدى الأطفال المقيمين في دور الأيتام من وجهة نظر المشرفين عليهم. **مجلة جامعة دمشق**، 27 (1،2): 177–218.

اللجنة الدائمة للسكان. (2009). **الزواج والطلاق في دولة قطر، 1986–2007**. سلسلة دراسات سكانية، الإصدار 6.

ماجد الكيلاني (2005). **ثقافة الأسرة المعاصرة**. دار القلم للنشر والتوزيع: دبي.

مسح الدخل والإنفاق العائلي. الموقع الرسمي للإدارة العامة للإحصاء. (2014). الكويت. www.csb.gov.kw/Socan_Statistic.aspx?ID-16

محمد القرني. (2009). تصميم برنامج علاجي معرفي سلوكي لتخفيف مستوى الكدر الزواجي، وقياس فاعليته. "رسالة دكتوراه"، كلية المعلمين بجدة، جامعة الملك عبدالعزيز.

مريم العبيد وفاطمة الرامزي. (2010). **مشكلة الطلاق في المجتمع الكويتي**. منشورات مجلس الأمة.

مهدي القصاص. (2008). **علم الاجتماع العائلي**. المنصورة: عامر للطباعة والنشر.

نرمين خضر. (2009). الآثار النفسية والاجتماعية لاستخدام الشباب المصري لمواقع الشبكات الاجتماعية. المؤتمر العلمي الأول. الأسرة والإعلام وتحديات العصر، فبراير 2009، الجزء الثالث، كلية الإعلام، جامعة القاهرة.

نوال الحنفي. (1999). مشكلات التوافق الزواجي لدى الأسرة السعودية خلال السنوات الخمس الأولى للزواج في ضوء بعض المتغيرات. "رسالة ماجستير غير منشورة"، الرياض، كلية التربية، جامعة الملك سعود.

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل. قطاع التخطيط والتطوير الإداري. إدارة الإحصاء والبحوث، (2002). قضايا الزواج في المجتمع الكويتي. دراسة مكتبية ميدانية. الكويت.

وزارة العدل. (2013). **البيانات الإحصائية لمراجعي إدارة الاستشارات الأسرية**. الكويت.

وليد الشهري. (2009). التوافق الزواجي وعلاقته ببعض سمات الشخصية لدى عينة من المعلمين المتزوجين بمحافظة جدة. بحث ماجستير، كلية التربية، قسم (إرشاد نفسي)، جامعة أم القرى.

يحيى عبد الخضر. (2012). أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي من وجهة نظر المطلقات. **المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية**، 5 (3): 330–341.

Amato, P., & Rogers, S. (1997). A longitudinal study of marital problems and subsequent divorce. *Journal of Marriage and Family*. 59, (3), 612-624.

Bandura, A. (1977). *Social learning theory*. Englewood Cliffs, N.J. : Prentice Hall.

Blood, R., & Wolfe, D. (1960). *Husbands and wives: The dynamics of married living*. New York: Free Press.

Brant, R., & Wayne, D. (1997). The relation between communication skills & marital satisfaction: some moderation effects. *Journal of Marriage and Family*, 97(59), 884-912

Cleek, M., & Pearson, T. (1985). Perceived causes of divorce: An analysis of interrelationships. Journal of Marriage & the Family, 47, 179-183

Cohan, C. (1998). Culture, Parental conflict, Parental marital Status, and the subjective well-being of young adults. *Journal of Marriage and Family*, 60, pp.319 - 334.

Gallagher, K. (2003). Contributions of child temperament and parenting to social competence in middle childhood (Doctoral dissertation, University of Wisconsin-Madison, 2002). Dissertation Abstracts International, 63, 3494.

Garcia, M., & Tassara, E. (2003). Problems in marriage: a qualitative study. *Psychological Studies*, 8(1), 127-133.

Henry, R., & Miller, R. (2004). Marital problems occurring in midlife: Implications for couples therapists. *American Journal of Family Therapy*, 32(5):405-417.

Hyman, S (2007). Women are from Venus, Men are from Mars-but are their brains the same? On the Brain: *The Harvard Mahoney Neuroscience Institute Letter*. Vol. 13, No. 2.

Kiecolt-Glaser J., McGuire L., Robles F., & Glaser R. Psychoneuroimmunology: psychological influences on immune function and health. *J Consult Clin Psychol*. 2002; 70(3): 537-47.

Layard, R. (2005). *Happiness*. UK: The Penguin Press.

Lawrence, A. (2002). Predicting the timing of separating and marital prospective longitudinal study. *Journal of Family*, 64, pp.163 - 179.

Lewis, M., & Butterfield, R. (2007). Social Control in Marital Relationships: Effect of One's Partner on Health Behaviors. *Journal of Applied Social Psychology*. Vol. 37, Issue 2, 298-319.

Martha, H. (1998). The Marital Dissatisfaction and Psychiatric Disorder: Results From National Co morbidity Survey. *Journal of Abnormal Psychology*, 108(4), 701-706.

Miller, S., Duncan, B., Brown, J., Sparks, J., & Claud, D. (2003). The outcome rating scale: A preliminary study of the reliability, validity, and feasibility of a brief visual analog measure. *Journal of Brief Therapy*, 2(2), 91-100.

Nye, I. & McDougall, E. (1959). The dependent variables in marital research. *Pacific Sociological Review*, 11, 67-70.

Severy, L., Brighon, J., & SchlenKer, B. (1977). *Contemporary introduction to social Psychology*. McGraw Hill, New York.

Steven, S., & Wayen, R., (1998). Marital Status and Happiness: A 17-Nation Study. *Journal of Marriage and the Family*, 60, pp. 527 - 536.

Storaasli, R., & Markman, H. (1990). Relationship problems in the early stages of marriage: A longitudinal investigation. *Journal of Family Psychology*, 4(1), 80-98.

Stutzman, S., Miller, R., Hollist, C. & Falceto, O. (2009). Effects of marital quality on children in Brazilian families. *Journal of Comparative Family Studies*, 40, 475-492.

Thompson, L., & Walker, A. (1991). Gender in families: Women and men in marriage, work, and parenthood. In A. Booth (Ed.), *Contemporary families: Looking forward, looking back* (pp. 76-102). Minneapolis, MN: National Council on Family Relations.

Whisman, M., Dixon, A., & Johnson, B.(1997). Therapists' perspectives of couple problems and treatment issues in couple therapy. *Journal of Family Psychology*, 11, 361-366.

قدم في: أكتوبر 2015
أجيز في: يونيو 2016